Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (99) المجلد (2) اذار 2024

الاهتمام بالحدّ النحوي عند ابن العِلْج في كتابه (البسيط في النحو)

إيمان علي سعدون أ.د عثمان رحمن حميد الأزّكي
جامعة ديالى/ كلية التربية للعوم الانسانية

Abstract

The science of grammar is one of the most important sciences that preserved the rules of the Arabic language, its laws and foundations, especially after the entry of non-Arabs into Arabic, the mixing of the Arabic tongue with the non-Arab tongue, and the spread of melody. As Arabic scholars have tried hard in various ways to preserve the Arabic language by establishing rules related to eloquence, by collecting the language from the mouths of the Arabic speakers and setting spatial and temporal rules and conditions for taking the language, and this resulted in a huge grammatical heritage, and the beginnings of this grammatical heritage were compilation; As the preoccupation of grammarians was the collection of grammatical material, and their interest was not tabulation or setting limits for grammatical terms, and it seems that the beginning of interest in grammatical limits was in the fourth century when the regions appeared, and the first grammatical book specialized in borders appeared to us, which is (Hudud fi grammar) by Al-Ramani, Therefore, the researcher decided to study the grammatical limits of one of the scholars of the seventh century, namely Diaa al-Din Ibn al-Alaj in his book (Al-Basit fi al-Nahw) By (the grammatical limit of Ibn Al-Alaj in his simple book on grammar) .

The nature of the research required that it be on issues, preceded by a summary and an introduction, followed by a conclusion, a list of the most important sources and references, and a summary in English.

Email:
alarkydthman@gmail.com
iymanalisad@gmail.com

Published: 1- 3-2024

Keywords: الحدّ ، النحوي ، ابن العِلْج

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يعدُّ علم النّحو أحد اهمّ العلوم الّتي حافظت على قواعد اللغة العربية وقوانينها وأسسها لاسيّما بعد دخول الأعاجم إلى العربيّة واختلاط اللسان العربيّ باللسان الأعجمي وتفشّي اللّحن؛ إذ إنَّ علماء العربيّة قد حاولوا جاهدين بشتّى الطرق الحفاظ على اللغة العربيّة الفصيحة بوضع قواعد تتعلّق بالفصاحة، عن طريق جمع اللغة من أفواه العرب الفصحاء ووضع قواعد وشروط مكانيّة وزمانيّة للأخذ اللغة، ونتج عن ذلك تراث نحويّ ضخم، وبدايات هذا التراث النّحوي كانت تجميعيّة؛ إذ إنَّ شغل النّحاة الشاغل كان جمع المادّة النّحويّة، ولم يكن اهتمامهم التبويب أو وضع حدود للمصطلحات النّحويّة، ويبدو أنَّ بداية الاهتمام بالحدود النّحويّة كانت في القرن الرابع عند ظهور المناطقة، وظهر لنا أوَّل كتاب نحويّ مختصّ بالحدود ألا وهو(الحدود في النحو) للرمّاني، ولذلك رأت الباحثة أن تدرس الحدود النحويّة عند أحد علماء القرن السابع ألا وهو ضياء الدين ابن العِلْج في كتابه (البسيط في النحو)، فجاء البحث بعنوان (الاهتمام بالحدّ النحوي عند ابن العِلْج في كتابه البسيط في النحو).

واقتضت طبيعة البحث أن يكون على مسائل مسبوقاً بملخّص ومقدّمة ويتلوهما خاتمة وقائمة بأهم المصادر والمراجع والملخص باللغة الإنجليزيّة

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصّلاة والسّلام على المبعوث رحمة للعالمين أبي القاسم محمّد وآله الطّيّبين الطّاهرين وعلى أصحابِه المنتجبين ومن اهتدى بهديهم وسار على سمتهم إلى يوم الدين، وبعد:

يُعدُّ علم النَّحو منَ أهمِّ العلوم الَّتي حافظت على أسس العربيّة، لاسيَّما بعد دخول الأعاجم واختلاط الألسن وفساد اللِّسان العربيّ؛ إذ إنَّ علماء العربيّة قد حاولوا جاهدين جمع اللغة العربيّة وتدوينها وقاموا برحلات كثيرة إلى البادية لجمعها ووضعوا شروطًا وضوابط زمانيّة ومكانية لأخذ اللغة، فهذه الجهود وغيرها تبيّن مدى اهتمام العلماء باللّغة لاسيّما علم النّحو ومدى تطوره من ناحيتي الجمع والتّنظير، ولكلّ منهم أسلوبه الخاصّ في جمع المادّة فلكلٍّ منهم طريقته وثقافته وفلسفته الخاصّة التّي تضيف تنوّعاً أفاد منه العرب فيما بعد، ولكن هناك سمات مشتركة بين جميع النّحاة، وقد اهتموا بمسائل كثيرة منها مسألة الحدّ النّحوي، فالنّحاة قد عمدوا إلى إبراز مكانة الحدّ النّحويّ وجعله علماً قائماً بذاته، ولم يتوقَّف الأمر إلى ذكر الحدّ النّحوي للمصطلح فقط بل تجاوزه الأمر إلى وضع رؤى فلسفيّة ومنطقيّة للحدِّ وهذه الرُّؤى ظهرت في منتصف القرن الثالث الهجري.

وللحدِّ النّحوي أهميّة كبيرة جدًّا فقد اهتمَّ به نحاتنا كثيراً، ونلاحظ أنَّ الحدَّ قد مرَّ بتطوّرات كثيرة بدءًا من شيخ النّحاة سيبويه وصولاً للسيوطي وما جاء بعده من النّحاة، ولذلك رأت الباحثة أن تدرس الحدود النّحويّة عند عالم من علماء القرن السّابع ألا وهو ضياء الدّين بن العِلْج في كتابه(البسيط في النّحو)، فقد جاء البحث بعنوان(الاهتمام بالحدّ النحوي عند ابن العِلْج في كتابه البسيط في النحو).

أمّا منهجيّة البحث فاقتضت أن يقسّم على مسائل تشتمل على الحدود النَّحويّة عند ابن العِلْج، مسبوقاً بملخّص باللغة العربية ومقدّمة، تتلوه خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع ثمّ الملخّص باللغة الانجليزية.

الاهتمام بالحدّ النحوي عند ابن العِلْج في كتابه (البسيط في النحو)

تعريف الحدّ النّحوي:

لغةً: الحدُّ بين الشيئين: الفرق بينهما، وحددت على الرجل أحدّه حدّاً: إذا غضبت عليه، وحدّ السارق وغيره: الفعل الذي يمنعه من المعاودة ويحده عنه، وأصل الحدّ: المنع، يقال: حدّني عن كذا و كذا أي منعني.[1]

واصطلاحًا: هو القول الَّذي يدلُّ على ماهيَّة الأمر، فالأسماء والأشياء الَّتي تحمل كلمة الحدّ ينبغي أن تحمل على الأمر عن طريق ما هو.[2]

إنَّ جميع مشكلات الفلاسفة وعلماء المنطق هي البحث عن تعريفات، فالتعريفات والحدود تقود الإنسان إلى جوهر الاختلافات الفلسفيّة، وقد شغل التعريف عناية واسعة من قبل الفلاسفة وأصحاب المنطق؛ إذ إنّه كان ذا أهميّة كبيرة بالنسبة لهم.[3]

تأتي أهميّة الحدود من كونها من أساسيَّات كلّ علم؛ إذ لا تستغني عنها العلوم فهي لها دور بارز في استقلال العلوم و تثبيت قواعدها ومبادئها.

لم يكن ابن العِلْج أوّل من اعتنى بالحدود النحوية؛ إذ كان من متأخري النحاة، فهو من نحاة القرن السابع، وكما نعلم أنّ قواعد النحو ومصطلحاته كانت متكاملة في ذلك القرن.

ولعلّ سائلًا يسأل: لماذا لم يكن تكامل في الحدود في كتاب سيبويه موازنة بما وصل إليه النحاة في القرن السابع؟ بل هناك فرق واضح في الحدود وتكوين المصطلحات، بل وحتَّى المنهج بين القرن الثاني الذي عاش فيه سيبويه وإذا أردنا الموازنة بين القرن الثاني الذي عاش فيه سيبويه والقرن السابع؟

الجواب على هذا الأمر يكون: لا يمكن أن نوازن بين القرنين الثاني المتمثل بسيبويه والقرن السابع؛ وذلك لأنَّ كتاب سيبويه أوّل كتاب وصل إلينا عن قواعد النحو العربي، فجهد سيبويه يتمثّل في إرساء قواعد النحو؛ إذ إنَّ شغله الشاغل كان أكبر من وضع الحدود النحوية فجهده انصبّ على تثبيت قواعد النحو وتدوينها من العرب الفصحاء، أمّا نحاة القرن السابع من ضمنهم ابن العِلْج فقد وصلت إليهم قواعد النحو مدونة مثبّتة فذهبوا ترتيب مؤلَّفاتهم وتبويبها والاعتناء بالحدود، فلا وجه للموازنة بينهما.

منهج ابن العِلْج في إيراد الحدود النحويّة:

اتَّبع ابن العِلْج أسلوبين في إيراد الحدود النحويّة، هما:

الأوّل: عُني ابن العِلْج في إيراد الحدود النحوية في كتابه كثيرًا وفصّل فيها تفصيلاً دقيقاً؛ إذ إنَّه أحاط بالحدِّ النحويّ من جميع جوانبه، فنراه فضلاً عن تعريفه المصطلحات النحوية يذكر ما يدخل تحت الحدّ وما يخرج عنه، ومن أمثلة ذلك ما ذكره من تعريف النَّكرة، إذ قال: " النكرة هو الاسم الدّالّ بالوضع على واحدٍ لا بعينه أو آحادٍ لا بعينها، من آحادٍ مشتركة في معنى عامٍّ لها صالح لها لا على الجمع سواء كان معه في اللفظ أداة تعريف كالعِراكِ وجَهدَك، أو لم يكن، فقولنا :(الدّالّ بالوضع) احترازٌ من الاشتراك الداخل في الأعلام؛ فإنّه بالعرض لا بالوضع، وقولنا: (أو آحاد) لندخل نكرات المجموع ونحوها، وقولنا: (مشتركة في أمرٍ عامّ) احترازٌ من الاسم المشترك، أمّا مطلقاً أو من وجه" [4]

الثَّاني: ذكر ابن العِلْج للمصطلح الواحد حدّين أو أكثر ويعلّق عليهما، فنراه يغني المصطلح بأكثر من حدٍّ، من ذلك ما ذكره في حدّ الضَّمائر؛ إذ قال:" حدّه، قيل:(الذي يعود على ظاهر قبله لفظاً أو تقديرًا)، وهو ناقص؛ لأنّه إنّما يخصّ الغائب، وقيل: (هي المعرفة التي وضعت لمتكلّم، أو مخاطب، أو غائب) فأمّا المتكلّم فيتعيّن لرتبته، وكذلك المخاطب، وأمّا الغائب فيتعيّن بتقدّم ذكره، أو ما ينزّل منزلة تقدّم ذكره ".[5]

أمَّا ما ورد عند ابن العِلْج من مسائل الحدود النحويّة فجميع الموضوعات التي ذكرها في كتابه ذكر لها حدودًا نحويّة، وسنذكر منها على النحو الآتي:

1-حدّ التابع:

عرّف ابن العِلْج التّابع بقوله:" هو كلّ ثانٍ عن أوّل مقصودٍ مشاركٍ لأوّله ظاهرًا أو تقديرًا في النَّوعِ ذاتًا وإعرابًا من جهةٍ واحدةٍ، إن قبله تالٍ له لفظًا أو تقديرًا، إمّا على وجهٍ يوافق في المعنى الأوّل فيما دخل فيه وحصل له من معناه، وإمّا على وجهٍ يستبدّ بذلك المعنى أو بنقيضه".[6]

فأورد ابن العِلْج حدّ التابع وفصّله تفصيلاً، ثمَّ فسّره وذكر ما يدخل فيه وما يخرج منه؛ فذكر أنَّ (كلّ ثانٍ) يدخل فيه كلّ شيء كان ثانيًا، لأنّه أعمّ من كونه بالقصد أو بالاتّفاق، إذ أنّه قد يقصد تقديم أحد الشيئين لكونه أعمّ، وقد يكون ذلك بالذات أو بالاتّفاق عند التَّساوي، فكلّ ذلك لكي يعطي جنسه، ولم نذكر كلّ اسم لأنّ التوابع لا تختصّ في الأسماء فقط، فقد تكون في الأفعال والحروف كما في التأكيد والبدل.[7]

وذهب إلى أنّه أراد بقوله(عن أوّل مقصود) أي حصوله مرة ثانية بالفعل، وقوله(مشارك لأوّله في اللفظ أو التقدير أو النوع ذاتًا) أي الاسم يتبع الاسم والفعل يتبع الفعل، وكذلك الجملة الاسمية واللفظ والتقدير، وأمّا قوله(إعرابًا) فيشاركه في الإعراب لفظًا أو تقديرًا، فيدخل فيه الحمل على الموضع ونحوه.[8]

وبعد ذلك يذكر ابن العِلْج ما يخرج عن هذا التعريف؛ فقال:" وقولنا:(من جهة واحدة) ليخرج به ما كان مشاركًا واختلف وجه العمل بأن يكون الأوّل مفعولاً والثاني حالاً ونحوه، وقولنا :(إن قبله) احترازٌ من التأكيد اللفظي في الأفعال والحروف".[9]

ثمّ بعد ذلك ذكر ابن العِلْج تعريف التابع بعض عند النّحاة[10] قال:" كلّ ثانٍ عن أوّل بإعراب سابقه من جهة واحدة، فقوله ثانٍ: ليجمع، وقوله بأعراب سابقه: ليخرج ما كان حالاً من الفاعل وأم[11] إنّ وخبر كان".[12]

يتّضح لنا من خلال هذا التعريف أنّ ابن العِلْج اتّبع أسلوب المتن وأسلوب الشرح، فذكر متن حدّ التابع، ثمَّ بعد ذلك قام بشرح هذا المتن، وهذا الأمر لم يتّبعه كثير من النحاة، إذ إنَّ أغلبهم اعتمدوا الاختصار في ذكر الحدود النحويّة.

إذا أردنا أن نبدأ من (الكتاب) نجد أنّ سيبويه لم يطلق لفظ (التابع) عنوانًا للمعنى الاصطلاحي النحويّ، إذ قال:" هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك "[13]؛ إذ إنّه لم يذكر للتابع حدًّا خاصًّا به.

ولعلّ الرّمّانيّ أوّل من حدّ التابع بمعناه النحويّ؛ إذ قال:" التوابع هي الجارية على إعراب الأوّل وهي خمس التأكيد والصفة وعطف البيان والبدل النسق".[14]

فمن هنا بدأ النحاة بوضع حدّ للتابع، وعرّفه ابن الحاجب: التابع هو الاسم الذي لا يمسّه الإعراب إلّا على سبيل التبع لغيره.[15]

وعرّفه ابن مالك بأنه ما ليس خبراً يشارك ما قبله والإعراب والعامل مطلقًا.[16]

فنحاتنا اكتفوا بذكر الحدّ فقط دون تفسيره وشرحه خلافاً لابن العِلْج الذّي توسّع في ذلك، ويبدو أنّ هناك نفرًا قليلًا من النحاة من كان أسلوبه مشابهًا لأسلوب ابن العِلْج وهو ابن يعيش، الذي عرّف التوابع بأنّها الثواني المساوية للأوّل في الإعراب بمشاركتها له في العوامل، فمعنى (ثوانٍ) فروع في استحقاق الإعراب؛ وذلك لكونها ليست المقصودة، وإنما هي من لوازم الأوّل كالتتمّة له.[17]

فمن خلال هذا العرض القليل نرى أنَّ ابن العِلْج كان من أكثر النحاة اهتمامًا بذكر حدّ التابع وتفصيله.

2- حدّ المعرفة:

أورد ابن العِلْج تعريف المعرفة، فقال: " هو الاسم الدّالّ بالقصد على واحد معيّن بما يخصّه من صفاته ".[18]

ثمَّ بعد ذلك قام ابن العِلْج بتفسير تعريف المعرفة وذكر ما يدخل تحت التعريف وما يخرج منه، فذكر أنّه أراد بـ(الاسم) ليعطي جنسه ويخرج الفعل، أمّا (الدّالّ) بالقصد فيكون أعمّ من الوضع، و(على واحد) ليخرج منه المشترك، و(بما يخصّه من صفاته)، ليخرج منها ما يدلّ على المعنى المطلق كالمصادر فهي تدّل على المعنى نفسه.[19]

ويبدو أنَّ حدّ المعرفة وصل عن ابن العِلْج بأعلى تكامله؛ إذا إنّه عن النحاة الأوائل لم يكن متكاملاً، فهو عند سيبويه" المعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصّة، والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التنوين والألف واللام، والأسماء المبهمة والإضمار".[20]

وأفرد لها المقتضب باباً سماه (باب المعرفة والنكرة)، قال فيه:" والمعرفة تدخل على أضرب جماعها خمسة أشياء".[21]

ويبدو أنّ أوّل من وضع لها حدّاً، هو الرمّاني الذي عرّفها بقوله:" والمعرفة المختصّ بالشيء دون غيره بعلامة لفظية، والعلامة اللفظية على وجهين علامة موجودة وعلامة مقدّرة والموجودة الألف واللام والإضافة، والمقدّرة في ثلاثة أشياء الاسم العلم والمبهم والمضمر".[22]

وعرّفها ابن جنّي بأنّها هي التي تخصّ الواحد من جنسه.[23]

فالمعرفة هي ما دلّت على شيء بعينه، وتكون على خمسة أنواع: العلم الخاصّ والمضمر والمبهم والداخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء. [24]

وهي عند ابن الحاجب ما وضعت لشيء بعينه.[25]

ومنهم من ذهب إلى أنّه لا يمكن أن نضع حدًّا للمعرفة وهو ابن مالك ؛ فقد قال:" من تعرّض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنّ من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظًا، وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين".[26]

وعرّفها أبو حيّان الأندلسي الاسم الدّالّ على واحد من جنسه.[27]

وبناءً على ما سبق نجد أنّ النحاة قبل ابن العِلْج وبعده التزموا الاختصار في تعريفهم للنكرة بل إنّ بعضهم اختصر التعريف بذكر أنواع المعرفة فقط، وفي المقابل نجد ابن العِلْج قد توسّع في ذكره وأعطى حدّ المعرفة حقّه في تغطية المصطلح من جوانبه جميعها.

3- حدّ التوكيد:

عرّف ابن العِلْج التوكيد بأنّه تابعٌ ما قبله على جهة التأكيد من غير أن يدلّ على معنى في المتبوع معتمد على متبوعه.[28]

ثمّ بعد ذكر قام ابن العِلْج كعادته بتفسير التعريف، فقال:" فقولنا :(تابعٌ) ليجمع الفعل والحرف؛ فإنَّ هذا التوكيد يكون في الثلاثة الأصناف، بخلاف النعت ؛فإنّه تابع اسميّ، وقولنا:(على جهة التأكيد) ليخرج باقي التوابع ما عدا النعت المؤكِّد، والتأكيد أعمُّ من التوابع من وجه، وحقيقته: هو اللفظ الدالّ على أمرٍ ما وتثبيته بحيث يرفع احتمال مجازٍ، أو توهّم دعوى خلافه ".[29]

هذا ما ذهب إليه ابن العِلْج في تعريف التأكيد، وسنعرف الحدّ الذي تطوّر فيه الحدّ النحوي عنده، عندما نذكر كيف عرّف النحاة التوكيد؟

لم يذكر سيبويه والمبرّد حدّاً للتأكيد، وذكره ابن السرّاج بمصطلح التوكيد؛ فهو عرّفه بأنّه يكون على ضربين إمّا بتكرير الاسم أو بتوكيد ما يحيط به [30]، وهذا لا نستطيع أنّ نطلق عليه حدّاً للتوكيد.

ولعلّ ابن جنّي هو أوّل من وضع له حدًّا؛ إذ قال:" التوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكّد لرفع اللبس، وإنّما تؤكّد المعارف دون النكرات ومظهرها ومضمرها ".[31]

عرّفه ابن مالك بأنّه " تابع يعتضد به كون المتبوع على ظاهره ".[32]

وهو عن ابن الضائع يكون توكيداً وتأكيداً كما يقال في أصله: أكّدت ووكّدت، ومعناه تمكين معنى القول عند السامع. [33]

وذكر ابن آجروم (723هـ) أنَّ التوكيد هو الذي يتبع المؤكَّد في رفعه ونصبه وجرّه وتعريفه.[34]

وأشار المراديّ إلى أنّ التوكيد هو عبارة عن مصدر يطلق على التابع، لأنّه يفيده، ويقال : أكّد تأكيدًا، ووكّد توكيدًا[35]، فالاثنان صواب.

وعرّف ابن قيم الجوزية (767هـ) التوكيد بأنّه " تقوية المعنى في النفس، وقصد رفع الشك عن الحديث أو المحدّث عنه" .[36]

وممّا نلاحظه أن حدّ التوكيد عن ابن العِلْج مقاربٌ لما حدّه النحاة للتوكيد، ولكنّه كما ذكرنا بأنّه خط لنفسه مساراً خاصّاً في تفسير الحدّ النحوي.

4- حدّ المعرّف بالإضافة:

المعرّف بالإضافة عند ابن العِلْج هو:" ما أضيف إضافة التخصيص، لا إضافة التخفيف".[37]

ثـمَّ قـام ابـن العِلْـج بتفسـير ذلـك بقولـه:" فقولنـا (إضـافة تخصـيص) احتـرازٌ مـن إضـافة اسـم الفاعل، ونحوه، وبالجملة الإضافة التي المراد فيها التنوين".[38]

يبـدو أنَّ سـيبويه والمبـرّد وابـن السـرّاج لـم يتطرّقـوا لتعريـف المعـرّف بالإضـافة، ولكـنّ المبـرّد قـد أشـار إليـه ضـمن أنـواع المعـارف[39] وابـن السـرّاج أشـار إليـه بجملـة (مـا أضـيف إليـهن)[40]، أي مـا أضيف للمعارف.

عـرّف ابـن هشـام الأنصـاري المعـرّف بالإضـافة بأنّـه النـوع السـادس مـن المعـارف، ويكـون فـي مستوى مـا أضـيف إليـه، فنحـو: غـلام زيـد فـي رتبـة العلـم، وغـلام هـذا فـي رتبـة الإشـارة، وغـلام الـذي جـاءك فـي رتبـة الموصـول، وغـلام القاضـي فـي رتبـة ذي الأداة، ومـن هـذا كلّـه يسـتثنى المضاف إلى الضَّميرِ، فإنّه في رتبة العلم، نحو غلامي.[41]

وعرّفـه نـاظر الجـيش (778هـ) بأنّـه كـلّ مـا أضـيف إلـى أحـد المعـارف إضـافة معنويّـة، ويـرى أن ابن مالك لم يعرّفه لأنّه واضح لا يحتاج لتعريف. [42]

ويبـدو أنَّ أغلـب النحـاة القـدماء لـم يـذكروا حـدّ المعـرّف بالإضـافة وإنّمـا اكتفـوا فقـط بـذكره ضـمن أنواع المعارف كالزمخشري[43]، وأبي البركات الأنباري[44]، وابن الحاجب[45]، وابن الناظم.[46]

وهـو عنـد المحـدثين: اسـمٌ أضـيف إلـى أحـد المعـارف فاكتسـب التعريـف، كقلمـك وقلـم سـعيد، وقلم ذلك، وقلم الذي كتب، وقلم الكاتب وغير ذلك.[47]

وخلاصـة الأمـر أنَّ النحـاة لـم يهتمّـوا بـذكر حـدّ المعـرّف بالإضـافة، ويبـدو أنَّ السـبب فـي ذلـك هـو وضـوحه وعـدم احتياجـه إلـى توضـيح كمـا ذكـر نـاظر الجـيش، علـى العكـس مـن ابـن العِلْـج الـذي لـم يتّخـذ مـا ذهـب إليـه النحـاة قاعـدة، فهـو لـم يفكّـر أنَّ هـذا المصـطلح واضـح أم لا، وإنّمـا اهـتمّ بـذكر الحـدّ بكـلّ تفاصـيله، ولعـلّ القـارئ سـيلاحظ مـدى الفـرق بينـه وبـين النحـاة فـي تعريفـه للمعرّف بالإضافة.

5- حدّ البدل:

البدل عن ابن العِلْج هو" التابع الذي يُعتمد عليه دون متبوعه من غير حرفٍ".[48]

وفسّـر ابـن العِلْـج التعريـف فـالمراد بـ(التابع) عـامّ ليشـمل الاسـم والفعـل، فلهـذا لـم يخصّصـه، وبـ (يعتمد عليه) ليخرج جميع التوابع منه سوى العطف فهي يعتمد فيها على الأوّل.[49]

ذكـر ابـن السـرّاج البـدل ولـم يضـح لـه حـدّاً وإنّمـا اكتفـى بـذكر أنواعـه فقـط[50] مسـتغنيًا عـن التَّعريفِ به.

ويبدو أنَّ الرّمّاني أوّل من وضع له حدّاً يرى فيه أنّه" قول يقدّر في موقع الأوّل".[51]

وذهب ابن جنّي إلى أنَّه يجري مجرى التوكيد في التشديد والتحقيق، ويكون بمعنى الوصف في الإيضاح والتخصيص.[52]

وقال عنه ابن مالك:"

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وهو المسمّى بدلا "[53]

عرّفه ابن الضائع بأنّه قيام المتكلّم بإعلام السامع بمجموعي الاسمين للبيان دون أن تكون النيّة طرح الأوّل منهما.[54]

وتوسّع ابن هشام في ذكر حدّ البدل حتّى أنّه قد ذكر المفهوم اللغوي والاصطلاحي له؛ إذ قال:" وهو في اللغة العوض، قال تعالى:﴿ عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا ﴾[55]، وفي الاصطلاح: تابع مقصود بالحكم بلا واسطة، فقولي (تابع): جنس يشمل جميع التوابع، وقولي (مقصود بالحكم): مخرج للنعت والتأكيد وعطف البيان، فإنَّها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم لا أنَّها هي المقصود بالحكم، وبلا واسطة: مخرج لعطف النسق: كجاء زيد وعمرو، فإنَّه وإن كان تابعًا مقصودًا بالحكم ولكنّه بواسطة حرف العطف".[56]

ويُلاحَظ أنَّ أبا حيّان الأندلسي كان أسلوبه مقاربًا لأسلوب ابن العِلْج فهو يذكر حدّ البدل ثم يقوم بتفسيره، فالبدل عنده تابع مستقل بالعامل تقديراً دون متبوع، فـ(تابع) معناه جنس عام لجميع التوابع، والتبعية تكون في الإعراب لفظًا أو تقديرًا، و(مستقلّ) يخرج النعت، وعطف البيان والتوكيد.[57]

وخلاصة الأمر نجد أنَّ هناك من النحاة من كان منهجه مشابها لمنهج ابن العِلْج في اهتمامه بالحدّ النحوي، ومنهم من اتَّبع منهم الاختصار، منهم من لم يذكر من البدل إلا أنواعه.

6- حدّ أسماء الإشارة :

اتَّبع ابن العِلْج الاختصار في ذكر حدّ أسماء الإشارة؛ إذ قال: "وأمّا أسماء الإشارة فهي المعرفة الموضوعة لمشارٍ".[58]

وهي عند ابن الحاجب بأنَّها كلّ شيء وضع لمشار إليه.[59]

وعرّفها ابن مالك بأنَّها تدلّ على مسمّى وتشير إليه.[60]

وأغلب النحاة لم يذكروا لاسم الإشارة حدّاً، وعلل المرادي هذا الأمر، فذكر أنَّهم لم يحدّوا اسم الإشارة ؛ لأنَّه محصور بالعدّ فلا يحتاج إلى حدّ[61]، وذكر أبو حيّان بأنَّه محصور ولا يحتاج إلى رسمٍ أو حدٍّ.[62]

وابن العِلْج هنا اتّبع منهج النحاة في ذكر حدّ أسماء الإشارة باختصار شديد، ولم يتطرّق إلى تفسيره، ولعلّ السبب في ذلك كون أسماء الإشارة محصورة بعدد فلا تحتاج إلى تعريها كما ذكر نحاتنا القدامى.

7- حدّ عطف النسق:

العطف عند ابن العِلْج هو تابعٌ يكون بتوسّط حرف من الحروف العاطفة، فهو له حروف خاصّة، ولا يكون تامّاً لمتبوعه.(63)

وبعد ذلك يقوم ابن العِلْج بتفسير حدّ العطف وذكر ما يخل فيه وما يخرج منه، فالمراد بـ(تابع) تدخل فيه الجملة، ولا يكون خاصًّا بالاسم، لكونه يكون في الاسم وغيره، و(بواسطة حرف) لتخرج بقيّة التوابع منه ماعدا النعت والتوكيد المعطوفين، و(ليس تمامًا) لإخراج النعت والتوكيد، وتنبيه على خاصّيّته.(64)

ثمَّ بعد ذلك يذكر ابن العِلْج تعريفاً آخر للعطف، فيقول:" وقيل هو تابع يُعتمد عليه مع متبوعه".(65)

وبعد ذلك يقوم ابن العِلْج بتفسير هذا الحدّ والتعليق عليه؛ فذهب إلى أنَّ (يعتمد عليه) أي: إخراج التوابع عدا البدل، وعندما قال(مع متبوعه) أخرج البدل.(66)

ويعترض ابن العِلْج على هذا التعريف بقوله:" وفيه نظر؛ لأنَّ العطف بـ (بل) و(لا بل) و(لكنْ) و(أو) و(أمّا) يخرج من ذلك؛ لأنَّه لا يعتمد فيها على المجموع، وإخراجها من حروف العطف لا يكون، وإن اتَّجه في (بل) بجعلها حرف غلطٍ فلا يمكن في غيرها".(67)

ثمَّ بعد ذلك يذكر ابن العِلْج حدّاً آخر لعطف النسق، فيذكر أنَّه حمل اسم على اسم أو فعل على فعل أو جملة على جملة أو ما في تأويل ذلك، بواسطة أحد حروف العطف(68)، ويعلّق عليه بأنَّ هذا الحدّ فيه نظر؛ وذلك لأنَّ الحمل فعل العاطف وليس التابع.(69)

ومن هذا المنطلق نجد أنَّ أوّل من وضع حدًّا لعطف النَّسق هو الرّماني، فهو يرى أنَّه تابع للفظ الأوّل بطريقة مشتركة.(70)

قال ابن مالك:"

تالٍ بحرفٍ متبعٍ عطف النّسق كاخصص بودٍّ وثناءٍ من صدق"(71)

فهو عند ابن مالك" المجعول تابعاً بأحد حروفه"(72)

وهو عند ابن الضائع: الجمع بين الشيئين في المعنى والإعراب، أو الإعراب دون المعنى، وهو تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف(73)، وهذا ما ذهب إليه ابن هشام(74)، وابن عقيل.(75)

قال أبو حيّان الأندلسي:" عطف النسق: تابع بأحد الحروف، ولا يحتاج إلى حدّ، والنسق عبارة الكوفيّين، وأكثر ما يقول سيبويه[76] باب الشركة ".[77]

وخلاصة الأمرَ أنَّ ابن العِلْج قد رجّح في هذا الموضع أنَّ أكثر حدّ صالح لعطف النسق هو: أنَّه تابع بتوسّط حرف من الحروف العاطفة، فهو حدًّا لفظياً صالحاً وصحيحًا[78]، وهذا الحدّ متّفق عليه عند أغلب النحاة.

8- حدّ عطف البيان:

عرّف ابن العِلْج عطف البيان بأنَّه:" تابع اسميّ لا يدلّ على معنى في متبوعه متمّماً له على جهة الإيضاح لذاته".[79]

ويقوم ابن العِلْج كعادته بتفسير حدّ عطف البيان وذكر ما يدخل تحته وما يخرج منه، فعنده (تابع)عام للجميع، و(اسميّ) ليعطي خاصيّة عطف البيان فهو لا يكون في الأفعال، و(لا يدلّ على معنى) ليخرج الصفة، و(متمّمًا للأوّل) ليخرج عطف النسق والبدل، و(موضّح لذاته)ليخرج التوكيد.[80]

ويبدو أنّ ابن السرّاج يعدّ أوّل من وضع حدّا لعطف البيان، فهو عنده" كالنعت والتوكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبيّن لما تجريه عليه كما يبيّنان، وإنّما سمّي عطف البيان ولم يقل إنّه نعت؛ لأنَّه اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتًا".[81]

وممّا نلاحظه في حدّ ابن السرّاج لعطف البيان أنَّ أركانه ومعطياته غير واضحة.

وهو عند ابن جنّي قيام الأشياء الصريحة التي ليس أصلها أفعال مقام الأوصاف التي يكون أصلها أفعال، نحو: قام أخوك محمد، كقام أخوك الظريف.[82]

وحدّه الزمخشري بأنّه اسم ليس صفة، يكشف عن الأشياء المراد كشفها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة وقت الترجمة بها.[83]

وقال أبو البقاء في حدّه" وهو أن تجري الأسماء الجامدة مجرى المشتقّة في الإيضاح، إذا كان الثاني أعرف من الأوّل، كقولك: مررتُ بزيدٍ أبي عبد الله، إذا كان بالكنية أعرف وبأبي زيد عبد الله زيد إذا كان الاسم أعرف".[84]

قال ابن عصفور:" هو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في الشهرة يبيّنه كما يبيّنه النعت، نحو: جاءني أبو حفص عمر".[85]

وأشار ابن الضائع إلى أنّه تابعٌ ليس مشتقّا ولا مؤوّلًا بالمشتق، وهو موضّح مخصّص متبوعه ولا يقصد به النسبة.[86]

حدّه ابن عقيل بأنَّه تابع جامد يكون مشابهاً للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله.[87]

وبناءً على نلاحظ أنَّ حدّ ابن العِلْج لعطف البيان مقارب لما ذهب إليه الزمخشري وأبو البقاء العكبري.

وخلاصة القول أنَّ ابن العِلْج كان أكثر النحاة اهتمامًا بالحدود النحوية وتفسيرها وذكر من يدخل تحتها وما يخرج منها، وكذلك ممّا نلاحظه في منهج ابن العِلْج في اهتمامه بالحدود النحويّة هو التركيز في الجزء الأوّل على الحدود أمّا الجزء الثاني فلم يذكر فيه إلّا حدّين هما عطف النسق و عطف البيان، ويبدو أنّ هذا ضمن منهجيّة كتابه؛ إذ إنّ الجزء الثاني لا يحتوي إلا على هذين الموضوعين بخلاف الجزء الأوّل الذي كان غنيّا بالموضوعات.

وممّا لاحظناه على الحدود النحويّة عند النحاة عامّة نجد أنَّ الاهتمام بها قد ابتدأ في القرن الرابع الهجري بظهور أوّل كتاب في الحدود، وهو الحدود في النحو للرّمّاني، وبعد ذلك استقرّ عند النحاة ذكر الحدود النحويّة ولكنَّها كانت تعاني من قلّة الاهتمام والتفصيل حتّى أنَّ بعض النحاة لم يذكر للمصطلح النحوي حدّاً وسوَّغ عدم ذكره أنَّ هذا المصطلح واضح ولا يحتاج إلى حدّ أو رسم.

الخاتمة:

خلص هذا البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات:

1-يعدُّ الحدُّ المكوّن الرَّئيس لأيِّ علمٍ؛ إذ له دور بارز في استقلال العلوم وتثبيت مبادئها وقواعدها.

2-لا يمكن موازنة الحدود النّحويَّة بين مؤلَّفات القرن الثَّاني _سيبويه _والقرون التَّي تلته لاسيَّما القرن السّابع_ ابن العِلْج _لكون أنَّ كتاب سيبويه يعدُّ أوَّل كتاب نحوي يصل إلينا، فسيبويه يعدّ أوّل من ألَّف ولا يوجد كتاب قبله لكي يتبعه في المنهج، أمَّا القرن السَّابع فقد وصل فيه التَّأليف إلى أعلى مراحله فضلاً عن كثرة المؤلَّفات النَّحويّة الّتي وصلت إلى حدِّ التَّكامل سواء في الحدود أم في المصطلحات أم في غير ذلك.

3-عُنيَ ابن العِلْج بالحدود النَّحويّة عناية كبيرة؛ إذ نراه قد فصَّل فيها تفصيلاً دقيقاً فهو لم يتوقَّف عند ذكره للحدِّ النَّحوي فقط وإنَّما تجاوزه إلى ذكر ما يدخل تحت هذا الحدّ وما يخرج منه كما في حدِّ النَّكرة.

4-لم يكتفِ ابن العِلْج بذكر حدٍّ واحدٍ للمصطلح، بل نراه في أحيانٍ كثيرةٍ يذكر أكثر من حدٍ للمصطلح الواحد كما في حدِّ الضَّمائر.

5-توسَّع ابن العِلْج في حدّه للمصطلحات النّحوية إلى درجة قد تصل إلى الشرح والتَّفصيل فعندما نقرأ نشعر بأنَّنا نقرأ شرحًا لمتنٍ نحويٍّ، فهو في أحيان كثيرة يذكر المصطلح ويذكر له أكثر من حدٍّ نحويَّ سواء منه أم من النحاة السَّابقين له، وبعد ذكره يقوم بتفسير مفردات الحدّ ويفصّلها تفصيلاً دقيقاً.

6- صرَّح بعض النُّحاة سبب عدم توسّعهم في ذكر الحدود النّحويّة لبعض المصطلحات بأنَّها واضحة ولا تحتاج إلى تعريف، من ذلك ما ذكره ابن مالك عندما حدَّ مصطلح المعرَّف بالإضافة؛ إذ ذكر بأنَّه واضح ولا يحتاج لتعريف.

المراجع

([1]) ينظر: جمهرة اللغة : 1/ 95.

([2]) ينظر: منطق أرسطو: 3/ 680.

([3]) ينظر: الثقافة المنطقيّة في الفكر النحويّ: 42.

([4]) البسيط في النحو: 1/ 72.

([5]) المصدر نفسه: 1/ 172.

([6]) المصدر نفسه: 1/ 27.

([7]) ينظر: البسيط في النحو: 1/ 27- 28.

([8]) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 28.

([9]) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

([10])هذا التعريف لابن الحاجب كما ذكر المحقّق، ولكنّه ليس تنصيصًا، إذ قال ابن الحاجب:" التوابع: كلّ ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة ". الكافية في علم النحو: 29.

([11]) هكذا وردت في الكتاب، قال المحقّق:" كذا في المخطوطة، الصواب أنّ المقصود خبرها؛ لأنّه ثان لاسمها، كما قال ابن الحاجب في شرح الكافية"، البسيط في النحو: 1/ 29.

([12]) ينظر: الكافية في علم النحو: 29، والبسيط في النحو: 1/ 29.

([13]) الكتاب: 1/ 421 .

([14]) الحدود في النحو: 5.

([15]) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 1/ 292.

([16]) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 163.

([17]) ينظر: شرح المفصّل: 2/ 218.

([18]) البسيط في النحو: 1/ 142.

([19]) ينظر: البسيط في النحو: 1/ 142.

([20]) الكتاب: 2/ 5.

([21]) المقتضب: 4/ 276.
([22]) الحدود في النحو: 4-5.
([23]) ينظر: اللمع في العربية : 99 ، وأسرار العربيّة: 241.
([24]) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 245 .
([25]) ينظر: الكافية في علم النحو: 37.
([26]) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك:1/ 115.
([27]) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب:2/ 907.
([28]) ينظر: البسيط في النحو: 1/ 456.
([29]) البسيط في النحو: 1/ 456.
([30]) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 19.
([31]) اللمع في العربيّة: 84.
([32]) شرح الكافية الشافية: 3/ 1169.
([33]) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 2/ 705.
([34]) ينظر: الآجروميّة: 15.
([35]) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: 2/ 967، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 2/ 334.
([36]) إرشاد السالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك: 2/ 601.
([37]) البسيط في النحو: 1/ 389.
([38]) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
([39]) ينظر: المقتضب: 4 / 277.
([40]) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 149.
([41]) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: 202.
([42]) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1/ 432.
([43]) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 245.
([44]) ينظر: أسرار العربيّة: 241.
([45]) ينظر: الكافية في علم النحو: 37.
([46]) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك: 33.
([47]) ينظر: اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل: 77.
([48]) البسيط في النحو : 1/ 522 .
([49]) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
([50]) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 46.

([51]) الحدود في النحو: 5.

([52]) ينظر: اللمع في العربية: 87.

([53]) شرح الكافية الشافية: 3 / 1274.

([54]) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 2/ 715.

([55]) سورة القلم: 32.

([56]) شرح قطر الندى وبلّ الصدى: 308 ، وينظر: فتح ربّ البرية في شرح نظم الآجروميّة: 480.

([57]) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4 / 1961.

([58]) البسيط في النحو: 1/ 156 .

([59]) ينظر: الكافية في علم النحو: 34.

([60]) ينظر: شرح الكافية الشافية : 1/ 315 .

([61]) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1/ 405.

([62]) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب: 2/ 974.

([63]) ينظر: البسيط في النحو: 2/ 199.

([64]) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 200.

([65]) لم نعثر على قائل هذا الحدّ بالنصِّ، ولكنَّ محقّق كتاب البسيط في النحو أشار إلى أنَّه قريب من حدّ ابن الحاجب، وهو" تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه" الكافية في علم النحو: 30 ، وينظر البسيط في النحو(حاشيته): 2/ 200، ويبدو أنَّ حدّ أبو الفداء أقرب إلى ما ذكره ابن العِلْج من ابن الحاجب فهو يقول:" تابع مقصود ينسب إليه مع متبوعه"، الكناش في فني النحو والصرف: 1/ 229.

([66]) ينظر: البسيط في النحو: 2/ 200.

([67]) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

([68]) هذا الحدّ لابن عصفور وقد أشار إليه المحقّق أيضاً، ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1: 174، والبسيط في النحو (حاشيته): 2/ 201.

([69]) ينظر: البسيط في النحو: 2 /201.

([70]) ينظر: الحدود في النحو: 5.

([71]) ألفيّة ابن مالك: 47.

([72]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 174.

([73]) ينظر اللمحة في شرح الملحة: 2/ 689.

([74]) ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى: 301.

([75]) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: 3/ 224.

([76]) ينظر: الكتاب: 1/ 441، 3/ 32، 4 / 288، 300.

([77]) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4 / 1975.

([78]) ينظر: البسيط في النحو: 2 / 201.

([79]) المصدر نفسه: 2 / 447.

([80]) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

([81]) الأصول في النحو: 2/ 45.

([82]) ينظر: اللمع في العربيّة: 90.

([83]) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 159.

([84]) اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 409.

([85]) شرح جمل الزجّاجي: 1/ 268.

([86]) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 2/ 737.

([87]) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: 3/ 218.

المصادر والمراجع:-

1-الآجروميَّة: ابن آجرّوم، الصّنهاجيّ أبو عبد الله (ت723هـ) دار الصّميعيّ، 1419هـ/ 1998م.

2-ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيّان محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان أثير الدّين الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمّد، مراجعة: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ / 1998م .

3-إرشاد السالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمّد بن أبو بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت767هـ)، تحقيق : د . محمّد عوض بن محمّد السهيلي، أضواء السلف، الرياض، ط1 ، 1373هـ / 1954م.

4-أسرار العربيّة: عبد الرّحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنصاريّ، أبو البركات، كمال الدّين الأنباريّ (ت 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط 1، 1420هـ / 1999م .

5-الأصول في النَّحو: أبو بكر محمّد بن السّري بن سهل النّحويّ المعروف بابن السَّرَّاج (ت 316هـ) تحقيق: عبد السّتَّار فرَّاج، دار الثَّقافة، بيروت.

6-ألفيّة ابن مالك في النّحو والصرف، المسمّاة (الخلاصة في النّحو) : العلامة أبو عبد الله محمّد جمال الدّين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت672هـ) تحقيق: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج ، الرياض .

7-أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت646هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، 1409هـ / 1989م .

8-البسيط في النّحو: أبو عبد الله ضياء الدّين محمّد بن علي ابن العِلْج الإشبيليّ من نحويي القرن السّابع ، تحقيق و دراسة : صالح بن حسين العايد، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات، ط 2، 1442هـ/ 2021م.

9- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمّد بن عبد الله، ابن مالك الطّائي الجيّانيّ، أبو عبد الله، جمال الدّين (ت 672هـ) تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ، 1387هـ/ 1967م.

10-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التّسهيل): محمّد بن يوسف بن أحمد، محبّ الدّين الحلبي المصريّ المعروف بناظر الجيش (ت 778هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د . علي فاخر وآخرون، دار السّلام، مصر ـ القاهرة، ط1، 1428هـ.

11-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ المصريّ المالكيّ (ت 749هـ) شرح وتحقيق: عبد الرحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ/ 2008م.

12-الثّقافة المنطقيّة في الفكر النحوي، نحاة القرن الرابع الهجري أنموذجا: د. محي الدين محسّب، 2016م.

13-جمهرة اللّغة: أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ (ت 321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1 ، 1987م.

14- الحدود في النّحو وكتاب منازل الحروف: الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني، ط1.

15-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرّحمن العقيليّ الهمدانيّ المصريّ (ت 769هـ) تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار التُّراث، القاهرة، دار مصر للطباعة،ط20، 1400هـ/ 1980م.

16-شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك: بدر الدين محمّد ابن الإمام جمال الدّين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، ط 1، 1420هـ / 2000م.

17-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: عليّ بن محمّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُونيّ الشافعيّ (ت 900هـ)، دار الكتب العِلمِيَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/ 1998م.

18-شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين(ت672هـ)، تحقيق: د . عبد الرحمن السيد، ود . محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ / 1990م.

19-شرح جمل الزّجّاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشّعّار، إشراف: د . إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة ، 2009م.

20-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدّين، ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدّقر، الشركة المتّحدة للتوزيع، سوريا.

21-شرح قطر الندى وبلّ الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمّد جمال الدّين، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ.

22-شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين (ت 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ، ط1.

32-شرح المفصل: يعيش بن عليّ بن يعيش ابن أبي السّرايا محمّد بن عليّ، أبو البقاء، موفَّق الدّين الأسديّ الموصلّيّ، المعروف بابن يعيش (ت 643هـ) قدَّم له: د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ/ 2001م.

24-فتح ربّ البرية في شرح نظم الآجروميّة : أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكّة المكرّمة، ط1، 1431هـ / 2010م.

25-الكافية في علم النّحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت646هـ)، تحقيق: د . صالح عبد العظيم الشّاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م.

26-الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقَّب سيبويه (ت180هـ) تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 ، 1988م.

27-الكنّاش في فنَّي النَّحو والصَّرف: أبو الفداء عماد الدّين إسماعيل بن عليّ بن محمود بن محمّد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيّوب، الملك المؤيّد (ت732 هـ) دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2000م.

28-اللُّباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغداديّ محبّ الدّين (ت616هـ) تحقيق: د. عبد الإله النّبهان، دار الفكر، دمشق،ط1، 1995م

29-اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل: محمّد علي السّرّاج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ / 1983م.

30-اللمحة في شرح الملحة : محمّد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت 720هـ)، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية، ط1، 1424هـ / 2004م.

31–اللُّمع في العَرَبِيَّة: أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلّيّ، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثَّقافِيَّة، الكويت.

32–المفصّل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزّمخشريّ جار الله (ت538هـ) تحقيق: د. عليّ بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.

33–المقتضب: محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّماليّ الأزديّ، أبو العبَّاس، المعروف بالمبرّد (ت285هـ) تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

34– منطق أرسطو: أرسطو، حققه وقدّم له: عبد الرّحمن بدوي، دار الكتب الرسمية، القاهرة، 1948هـ / 2016م.